الخليج

سياسة, العالم

28 أبريل 2022 01:51 صباحا

عسكريو ميانمار يصدرون حكماً بسجن سوكي خمس سنوات بتهمة الفساد

رانغون ـ أ ف ب

أصدرت محكمة شكّلها المجلس العسكري الحاكم في ميانمار، الأربعاء، حكماً بسجن أونح سان سوكي خمس سنوات إضافية بتهمة الفساد، في إطار مجموعة قضايا جنائية قد يتم بموجبها سجن الزعيمة المدنية التي أطاحها الجيش لعقود.

ويحتجز الجيش سوكي منذ انقلاب عسكري في فبراير/ شباط العام الماضي في خطوة أحدثت فوضى في البلاد.

وفي القضية الأخيرة، اتّهمت حائزة «نوبل للسلام» بقبول رشوى بمبلغ نقدي قدره 600 ألف دولار وسبائك ذهبية.

وبعد يومين من التأجيل، أصدرت محكمة خاصة في نايبيداو حكمها.وقال الناطق باسم المجلس العسكري زاو مين تون:«في ما يتعلّق بأخذ الذهب والنقود من يو فيو مين ثين، قضت المحكمة بسجنها خمس سنوات».

وأضاف:«ستكون قيد الإقامة الجبرية. لا أعرف إن طلبت الاستئناف. يتم العمل بموجب القانون. إنها بصحة جيّدة على حد علمي».وذكرت تقارير إعلامية محلية نقلا عن مصادر لم تسمها، أنها تنوي تقديم طلب استئناف ضد إدانتها بالفساد الأربعاء.

وما زالت سوكي تواجه اتهامات جنائية أخرى، بينها انتهاك قانون الأسرار الرسمية والفساد والتزوير الانتخابي، ويمكن أن يتم سجنها لأكثر من مئة عام إذا دينت بجميع التهم.

وحكم على الزعيمة البالغة 76 عاما بالسجن ست سنوات بتهمة التحريض على الجيش، وخرق قواعد كوفيد وقانون الاتصالات، رغم أنها ستبقي قيد الإقامة الجبرية، بينما تواجه اتهامات أخرى.

ولم تقدّم طلب استئناف ضد أي من هذه الإدانات.

ومنع الصحافيون من حضور جلسات الاستماع في المحكمة، وحظر على محامي سوكي التحدث إلى وسائل الإعلام.

وأجبرت سوكي على التغيّب عن جلسات الاستماع على مدى ثلاثة أيام، بعدما فرض عليها حجر صحي جرّاء إصابة أحد موظفيها بكورونا.

واليوم، باتت معزولة في منطقة بالعاصمة، بينما بات اتصالها بالعالم الخارجي يقتصر على اجتماعات مع محاميها تسبق المحاكمات.وقال نائب مدير منطقة آسيا لدى «هيومن رايتس ووتش» فيل روبرتسون: «انتهت فعلياً أيام سوكي كامرأة حرة».

وأضاف: «يعني تدمير الديمقراطية الشعبية في ميانمار أيضاً التخلص من سوكي والمجلس العسكرية لا يترك شيئاً للصدفة».

وشجبت فرنسا الحكم الجديد بالسجن الصادر في حق سوكي، كما نددت المتحدثة باسم وزير الخارجية الأوروبي جوزيب بوريل بمحاكمة «ذات دوافع سياسية» و«انتهاك صارخ جديد لحقوق الإنسان في ميانمار».

وأشعل الانقلاب في ميانمار احتجاجات واسعة النطاق، واضطرابات سعى الجيش إلى سحقها بالقوة، متسبباً في مقتل أكثر من 1700 مدني، بينما أوقف حوالى 13 ألف شخص.

"حقوق النشر محفوظة "لصحيفة الخليج .2024 ©